23 April 2019
Arabic

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البندان ٣٤ و ٧٨ (أ) من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه البيان الصادر عن وزارة خارجية أوكرانيا بشأن طلبها المقدم إلى المحكمة
الدولية لقانون البحار من أجل الإفراج الفوري عن السفن البحرية الأوكرانية الثلاث وعن الجنود الأربعة
والعشرين الموجودين على متنها (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البندان ٣٤ و ٧٨ (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولوديمير يلتشكو

السفير

الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر عن وزارة خارجية أوكرانيا بشأن طلبها المقدم إلى المحكمة الدولية لقانون البحار من أجل الإفراج الفوري عن السفن البحرية الأوكرانية الثلاث وعن الجنود الأربعة والعشرين الموجودين على متنها

أقامت أوكرانيا اليوم دعوى لدى المحكمة الدولية لقانون البحار من أجل الحصول على أمر زجري تمهيدي ضد الاتحاد الروسي. وهي تطلب في هذه الدعوى الإفراج عن ثلاث سفن بحرية أوكرانية وعن الجنود الأربعة والعشرين الذين احتجزهم الاتحاد الروسي بشكل غير قانوني في البحر الأسود في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

فبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تتمتع السفن البحرية والعاملون على متنها بحصانة كاملة، مما يعني أنه لا يجوز للدول الأجنبية ضبطهم أو احتجازهم أو إخضاعهم لأي إجراءات قانونية. لذلك، فإنّ استيلاء روسيا على سفن أوكرانيا في البحر الأسود، واستمرارها في احتجاز السفن والعسكريين على متنها والسعي إلى ملاحقتهم جنائيا هو بمثابة انتهاك صارخ للاتفاقية.

وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وبعد أشهر من الجهود لتأمين الإفراج عن سفنها البحرية وعن جنودها، ومن الرفض الروسي المستمر وغير المبرر لهذا الإفراج، أبلغت أوكرانيا روسيا بأنها قد شرعت في إجراءات التحكيم الإلزامي بموجب الاتفاقية. وطلبت أوكرانيا أيضا أن تصدر المحكمة الدولية، بحكم الحالة العاجلة، أمرا زجريا تمهيديا فوريا لصالح أوكرانيا من خلال الإفراج عن سفنها البحرية وعن جنودها الأربعة والعشرين.

وما زالت روسيا تحتجز السفن البحرية والجنود التابعين لأوكرانيا منذ تم ضبطهم في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقد أخضع هؤلاء الجنود، المحتجزين في السجون الروسية بانتظار المحاكمة على انتهاكات جنائية مزعومة لقوانين مراقبة الحدود الروسية، لاستجوابات ولتقييمات نفسية غير طوعية. وقد يُحكم عليهم، إذا ما تمت إدانتهم، بالسجن داخل معسكرات الأشغال في روسيا لمدة تصل إلى ست سنوات.

وكل يوم إضافي من الاحتجاز يضرّ بالجنود الأوكرانيين ويشكل استهتارا آخر بحقوق أوكرانيا القانونية بموجب الاتفاقية والقانون الدولي العرفي. لذلك، تسعى أوكرانيا من خلال طلبها الذي قدمته اليوم إلى استصدار أمر زجري تمهيدي يتيح الوقاية من الضرر الخطير غير القابل للإصلاح الذي سوف يترتب عن الاستمرار في ضبط سفنها البحرية واحتجاز جنودها وملاحقتهم.

والخطوة التالية من الإجراءات ستكون على شكل جلسة استماع أمام المحكمة الدولية بطلب من أوكرانيا. وتأمل أوكرانيا في أن يتم عقد هذه الجلسة في غضون الأسابيع المقبلة، وإصدار حكم بهذا الشأن بعد ذلك بقليل.